

## ... وللضاحين أيضا

وكالعادة.. فقد كان الريف المصرى يعانى أكثر من أى مكان آخر فى مصر. وبالإضافة إلى المعاناة التقليدية، تراكمت فوقه كل اضطهادات عهود الإرهاب والتسلط ابتداء من حكم زيور إلى حكم «اليد الحديدية» إلى حكومة صدقى.. وكانت أزمة القطن وتدهور أسعاره تمثل خاتمة المطاف التى هوت بالريف المصرى إلى حالة الانهيار الاقتصادى الكامل، وتوالى حالات الإفلاس والحجز والبيع الإجبارى بحيث أصبحت أسلويا معتادا.. وارتفعت الأصوات تطالب الحكومة بالتدخل. وحتى تلك الأصوات التى ظلت لعدة سنوات تنشد أغنية عدم التدخل والحرية الكاملة للاقتصاد، عادت لترتفع مطالبة الحكومة بأن تدخل سوق القطن مشترياً.. وبعد تردد طويل - كما تقول جريدة «الاتحاد» لسان حال «حزب الاتحاد».. «أخذت الوزارة تشتري كل يوم حوالى المائة بالة مع أنها قررت مشتري القطن من سوق ميناء البصل لغاية ٥٠٠ ألف قنطار. والقدر الذى كانت تشتريه الحكومة هو دون ما يشتريه كثير من المصدرين كل على انفراد.. وفضلا عن ذلك فقد كانت الحكومة تدفع أسعارا دون ما

يدفعه أكثر المصدرين.. فلو أن الوزارة لظمت السكوت لكان الأوفق لأن ضعف مقدر ما تشتريه وتؤديه من السعر أطمع المضارب وهياً له سبيل الغش على أمل هبوط الأسعار بالتدريج»<sup>(١)</sup>.

وقد تدهورت أسعار القطن إلى حد لم يسبق له مثيل «حتى خسرت البلاد بسبب ذلك نحو ثلاثين مليوناً من الجنيئات المصرية، مما كانت عليه الأسعار فى أول السنة ولا يعلم أحد إلى أى حد تهبط بعد ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وعجز المستأجرون تماماً عن تسديد الإيجارات، وارتفعت أصوات عديدة فى الصحف تطالب «أصحاب الأقطان بتنزيل أجور أقطانهم تفريجاً للأزمة وتهوينا لحال الفلاح المستأجر الذى أصبح فى ضيق من جراء هبوط أسعار القطن. وكان سعد باشا زغلول أول من أقدم على هذا العمل الخيرى حيث جمع المستأجرين لأقطانه، وسألهم عما يريهم فى الأجرة، فأجابوا أن تخفيض أجرة الفدان ثلاثة جنيئات يكفى ويزيد ولكن مكارم أخلاقه والمثل الأعلى الذى أراد أن يضربه للكبار والصغار من أصحاب الأقطان حمله على أن يجيب أولئك المستأجرين بأنه تنازل عن ستة جنيئات من أجرة الفدان»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان هذا الموقف - الشخصى - من سعد زغلول قد أكسبه «دعاء الآلاف المؤلفة من الفلاحين» كما قالت الأهرام، فإنه لم يحل المشكلة التى كانت تعصف بكيان اريف المصرى.

وعلى أية حال فقد حاول بعض النواب - الوفديين - أن يستصدروا من مجلس النواب قانوناً فى عام ١٩٢٧ «بتخفيض إيجارات الأقطان عن عام ١٩٢٦ بمقدار الربع وما يكون قد تسدد منها يرد بما يوازى هذه القيمة أو تحتسب من إيجار السنة القادمة».

وقد تقدم بهذا الاقتراح النائب محمد حافظ تحتوت أفندى - فهاجمه الأعضاء هجوماً عنيفاً جداً، وقاطعوا أى دفاع عن الاقتراح واتهموه بالدعوة للبشفية.

وساد جلسة مجلس النواب جو غريب من العنف ظهر فى المضبطة الرسمية للجلسة فى صورة مقاطعات مستمرة وضجيج فى مواجهة أى دفاع عن الاقتراح، ثم تصفيق حاد لآى معارضة له..

الأمر الذى دفع أحد مؤيدى الاقتراح وهو حسن يوسف عامر إلى تهديد المجلس قائلاً: «إن نظرية التدخل هى فى الحقيقة أقل النظريات تطرفاً لأن هناك من النظريات

الاقتصادية ما هو شديد الخطر على الهيئة الاجتماعية مثل الاشتراكية والبلشفية، وهما يرميان إلى أخذ الملك من المالك وإعطائه لعامة الشعب (ضجة)، ولست أخال حضراتكم إلا عالمين بالسبب فى وجود هذه النظريات المتطرفة، فهى لم تنشأ إلا لعدم وجود روح العدل والشفقة من الملاك..(ضجة)».

ولم يستطع المتحدث أن يكمل دفاعه وسط الضجيج الصاخب الأمر الذى اضطر رئيس الجلسة إلى التدخل محاولاً تطيف الجو قائلاً: «أرجو عدم المقاطعة فحضرة الخطيب بين لكم أنه يرى الشفقة بالمستأجرين درءاً لأخطار النظريات الاشتراكية التى أشار إليها»<sup>(٤)</sup>. لكن انخفاض أسعار القطن وتشدد كبار الملاك وإصرارهم على عدم تخفيض الإيجارات لم يكن كل الكارثة التى تعرض لها الفلاح.

فحكومة صدقى قد عمدت «إلى استخدام الحالة الاقتصادية السيئة وسيلة لإضعاف المقاومة السياسية للجماهير. وقد أدى تدهور أسعار القطن بالمزارعين إلى حد حال بينهم وبين الحصول على المال لتسوية ضرائب أموالهم، فعمدت الحكومة إلى الحجز على مواشيهم وبيعها فى الأسواق العامة بأثمان بخسة لا تدور بخاطر أحد من الناس»<sup>(٥)</sup>. وتورد جريدة «الأحرار الدستوريين» نماذج من الأسعار التى بيعت بها مواشى الفلاحين وفاء للضرائب:

«بيع ثوران وجاموسة يملكها محمد العقباوى من دراجيل به جنيهاً وبيع للسيد فريره من كوم مازن جاموسة بـ ٤١٣ قرشاً وبيع ١٠ أراب ذرة يملكها عبدالعزيز مطر من بشلة بسعر الأردب ٣٦ قرشاً. وبيعت حمارة لأحد الأهالى بسوق سرسنا بـ ٧٠ قرشاً»<sup>(٦)</sup>.

وكما رفض مجلس النواب فى عام ١٩٢٧ إصدار قانون بتخفيض الإيجارات.. فقد رفض - فيما بعد - إصدار قانون بمنع الحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ومعيشته. إن الصورة البشعة التى قدمتها جريدة «الأحرار الدستوريين» لبيع أخص مستلزمات الفلاح الصغير بأبخس الأسعار، لم تدفع نواب حزب «الأحرار الدستوريين» إلا إلى مزيد من التشدد ورفض أية إصلاحات أو تسهيلات..

فلقد كانت الرجعية المصرية ما زالت متشبثة بنفس الفكرة التى تشبثت بها فى مجال العمال وهى أن أى تنازل لإصلاحى «بلشفية»، وأن مزيداً من القهر ومزيداً من الاستغلال هما السبيل الوحيد لحكم مصر..

ويظل الاتهام «بالبلشفية» معلقا فى رقاب كل دعوة للإصلاح، وحتى الحكومة عندما قدمت فى ١٩٤٠ إلى مجلس النواب قانونا ينص على عدم السماح بالحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ولمعيشته، لم تسلم هى الأخرى من الاتهام بالبلشفية. فقد ثار النواب وتتابعوا فى الهجوم على القانون:

- «ليبب أبو قورة بك: هذا القانون ليس له معنى وهو معطل للفلاح الصغير».

- محمود سليمان غنام: إن هذا المشروع فيه تعقيد لشؤون الفلاحين.

- خليل أبو رحاب: هذا القانون يعلم الناس الباطل والتضليل.

- إسماعيل فهمى الشلقانى بك: لا يصح عرض هذا القانون هنا».

أما أحمد عبدالغفار فقد قذف صراحة بالاتهام الذى كانت ترتعد الفرائص خوفا منه فى ذلك الحين وصاح فى وجه ممثل الحكومة قائلا: «أنا أعارض هذه القوانين التى تقدمها لنا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ البلشفية»<sup>(٧)</sup>.

لكن تشدد الإقطاعيين وإصرارهم على رفض أية حلول ولو جزئية أو وقتية لمشكلات الفلاحين وتصميمهم على فرض القهر الكامل والاستغلال الكلى على الفلاحين لم يزد الفلاحين إلا نضالية، بل لعل عنف الاستغلال الرجعى كان نافعا إلى عنف التحرك النضالى للفلاحين، فالفلاح الذى مارس العنف الثورى إلى أقصى مداه فى ثورة ١٩١٩. والفلاح الذى توجه إليه الاشتراكيون منذ مطلع العشرينيات ببرامج ثورية تطالب بتصفية الإقطاعيات وبتوزيع الأرض على الفلاحين المعدمين والذى مارست الكوادر اليسارية عملا نشيطا فى صفوفه، امتد إلى أعماق الريف فى قرى الصعيد والوجه البحرى<sup>(٨)</sup>، هذا الفلاح كان - بالرغم من كل شىء - محورا للنضال السياسى الوطنى حتى بعد أن صفت ثورة ١٩١٩.

فعملية النضال ضد انتخابات زيور كانت فى الأساس نضالا فلاحيا.. ومقاطعة الانتخابات واستقالات العمدة الجماعية وهى تحركات نضالية ألهبت حماس المجتمع المصرى ككل إسهاما فلاحيا فى النضال ضد الاستبداد السياسى ومن أجل احترام الدستور.

والنضال الفعلى ضد إرهاب صدقى كان نضالا فلاحيا وعمه ليا قدم العمال والفلاحون ضحاياهم وتضحياتهم بينما اكتفت البرجوازية بالتشدد بشعاراتها الليبرالية.

لكن الفلاح المصرى لم يكتف بالنضال السياسى، بل لجأ فى كثير من الأحيان إلى العنف الثورى، وواجه طغيان كبار الملاك مواجهة مسلحة..  
وثمة أمثلة عديدة لكننا سنكتفى بأن نورد بعضا منها.

\* تحت عنوان «الحادث المروع فى بنى سويف» كتبت مجلة «السياسة الأسبوعية» عن أحداث يوم ٢١ يوليو ١٩٢٧ تقول: «قام معاون أوقاف ببا لتنفيذ حكم قضائى لمصلحة الأوقاف ببلدة الشنطور التى بها نقطة بوليس فاعترضه المنتفعون فى هذه الأرض فاستعان بالنقطة إلا أن هذا لم يكن ليحسم النزاع فاضطر إلى طلب النجدة من المركز فأعانه بقوة أخرى. وقام بعدئذ عراك عنيف تبودلت فيه العيارات النارية والنبابيت. ولما نما الخبر إلى المديرية قام فى الحال سعادة المدير بالنيابة ومعه الحكمدار ورئيس النيابة وقوة من الهجانة وباشروا التحقيق. وقد انجلت هذه المعركة عن وفاة ثلاثة من الأهالى وإصابة رابع إصابة خطيرة أرسل من أجلها إلى المستشفى، كما أصيب خمسة من رجال البوليس إصابات غير خطيرة»<sup>(٩)</sup>.

\* وبعد أسابيع قليلة تنشر «السياسة» خبرا آخر بعنوان «معركة جسيمة بين البوليس والأهالى» جاء فيه: «أبلغ تفتيش صبيح التابع لمركز ههيا أن خلافا شجر بينه وبين مزارعى التفتيش يدعو إلى التدخل البوليسى، فقامت قوة من المركز لحسم النزاع فاشتبك الأهالى والبوليس فى معركة استعملت فيها الأسلحة النارية وانجلت عن إصابة كثيرين من الفريقين فقد أصيب من الأهالى أنور محمد الشحات إبراهيم حسن هجين، عبدالستار مصطفى الصباغ، إبراهيم حسن الشرقاوى، حسن على الصبحى، على عبدالرحمن سويلم، أمنة بنت عبدالله، محمد عبده، أحمد موسى، مهنى محمد موسى، وقد توفى الأول وحالة الثانى خطيرة. وأصيب من البوليس والخفراء فضل الله خلف الله من قوة الهجانة بمقذوف نارى فى بطنه ومحمد أبوزيد سرور فى رأسه.

وتوفيت غزلان بنت سعيد إذ أصيبت برصاصة قضت عليها فى الحال.

أما من أصيب من الضباط فمأمور المركز موسى أفندى جاد الله إصابة خفيفة. ومعاون البوليس. وبلغ مجموع المصابين ٣٥ مصابا منهم ٢٨ من الأهالى»<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا خاض الفلاحون العنف الثورى إلى أقصى مداه متمثلا فى المواجهة المسلحة مع كبار الملاك ومع السلطة التى تساندتهم، وقدموا شهداء وشهيدات بغير حصر بعضهم

تحدثت عنه الصحف في خبر صغير يحفظ لنا ذكرى معركة نضالية شجاعة والكثير طواه نسيان متعمد.

ولقد كانت هذه الانتفاضات الفلاحية المسلحة مثارا لفرع كبار الملاك والسلطة بشكل عام..

وتماما كما تطوعت البرجوازية لتخوض محاولة فاشلة لقيادة الحركة العمالية بهدف كبح جماحها، فقد تطوعت أيضا لتحاول أن تروض الفلاحين وتحد من تحركهم النضالي عن طريق فرض قيادة برجوازية عليهم.

وكان المتطوع في هذه المرة «إسماعيل مظهر».

وإذا كان الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول قد شعر في عام ١٩٢٤ بأهمية التوجه نحو العمال ومحاولة فرض قيادة وفدية عليهم، فقد كانت محاولة إسماعيل مظهر حثا للوفد على التوجه نحو الفلاحين، مؤكدا ضرورة مثل هذا التوجه كسبيل لكبح جماح حركة الفلاحين وفرض وصاية برجوازية عليها ومنعها من الاتجاه يسارا.

والحقيقة أن «إسماعيل مظهر» كان من الصراحة بحيث لم يحاول إخفاء هدفه.. ففي «مشروع تأسيس حزب الفلاح المصرى» الذى وجهه إلى مصطفى النحاس رئيس الوفد قائلا: «بالصفة العليا التى لكم فى هذه البلاد كرئيس للوفد المصرى وخليفة للزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا والمدافع الطبيعى عن الديمقراطية الحقيقية، وبحكم أنكم الزعيم الأول للأغلبية الساحقة من المصريين أتقدم إليكم بهذا المشروع...» ثم اختتمه بعبارة «خادمكم المطيع»<sup>(١١)</sup>.

فى هذا المشروع أكد إسماعيل مظهر «أن الفلاح لن يقنع بنقابات زراعية ولا غرف زراعية تظل على ضعف وعلى خطر من الانحلال ما دامت تفقد السند الذى يمكن أن يعضدها فى الحياة وهو القوة السياسية، ونحن نطلب للفلاح القوة السياسية باعتبارها أساس الإصلاح الاجتماعى قانعين بأن الإصلاح الاجتماعى شىء ونضال الطوائف [يقصد صراع الطبقات] شىء آخر».

وفى المذكرة التمهيدية المرفقة بالبرنامج يقول: «وإذا علمنا أن هذا النظام من شأنه أن يجعل الطبيعة عنصرا قويا فى تكوين الأسباب التى تفضى إلى الأزمات الاجتماعية الكبرى، شعرنا إلى أى حد بلغت بنا الحاجة إلى تكوين حزب اجتماعى يكون أساس

الإصلاح فيه فلاح مصر باعتباره الأكثرية العظمى، وأنه أصل الثروة، كما أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن إهمال تكوينه سوف يكون عما قريب أساس القلق الاجتماعى».

وأخيراً فهو يحدد بشكل أوضح الهدف من مشروعه قائلاً:

«لهذا وجب علينا أن نبحث فى أمثل الطرق والوسائل التى تحمينا من الانقلابات الفجائية والتى تصد عنا سيل الأفكار المتطرفة الحديثة التى تفيض علينا بها دوليات أوروبا الشيوعية.. وإنى لشديد الاقتناع بأن تنفيذ مشروع حزب الفلاح المصرى على القواعد التى وضعتها فى مبادئه كفيلة بأن تحمينا هذه الشرور».

وفى نصوص البرنامج ذاته مادة خاصة بعنوان «محاربة المبادئ البلشفية» تقول: «تقوم الشيوعية والبلشفية على مبادئ خيالية - مساواة - إخاء - حرية - فالمساواة تنافى الحرية والحرية تقتضى المنافسة المشروعة بين الأفراد، فهى بذلك تنافى الإخاء على المعنى الشائع الذى يلوح به الشيوعيون للناس».

إذن فهو أساس للفوضى الاجتماعية ودواء دلت التجارب على أنه غير ناجع فى شفاء الأمراض الاجتماعية التى نشأت مع حلول العصر الإنتاجى الحديث.

لهذا يحاربها حزب الفلاح المصرى بكل قوة لأنها تنافى مبادئ القائمة على اشتراك الناس فى فرص الحياة وتقوية مبادئ الفردية».

وبالرغم من الصبغة «الإصلاحية» السافرة للمشروع الذى قدمه إسماعيل مظهر..

وبالرغم من تأكيدات القاطعة بأن هدفه الأساسى هو «حماية» الفلاح من خطر الاتجاه يساراً..

وبالرغم من أن البرنامج الذى قدمه جاء خلواً من أية مطالب ثورية، أو شبه ثورية..

وبالرغم من أن أقصى تطرف لجأ إليه البرنامج كان حديثاً عن تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بخمسائة فدان.. وبشرط أن يتم ذلك دون أى تدخل قانونى أو حكومى وإنما بمجرد الانتظار لأن تفعل أحكام المواريث فعلها الطبيعى فى تقسيم الملكيات الكبيرة..

«والمقترح أن تحدد الملكية فى النهاية القصوى بخمسائة فدان يملكها رأس عائلة وأولاده فى حال حياته، وبحكم التوريث بعد الوفاة نصل من غير احتياج للقيام بأعمال يشعر معها الناس بعسف إلى هذه النتيجة. فمن يملك ١٠,٠٠٠ فدان تقسم بعد وفاته

على اثنين فيملك كل منهما ٥٠٠٠ ثم تقسم على عشرة بعد وفاتهما وبهذا نصل إلى النتيجة المرغوب فيها من غير حاجة للاتجاه إلى عمل غير عادى أو نزع قهري للأملك».

أقول إنه بالرغم من ذلك فإن الرجعية المصرية قد وقفت من محاولة إسماعيل مظهر موقف العداء تماما مثلما وقفت موقف العداء من الاتجاهات الإصلاحية فى صفوف العمال..

ذلك أن عبارة «حزب الفلاح» كانت فى حد ذاتها خروجاً عن كل تصورات الرجعية المصرية وأمالها فى حكم مصر حكما يستند على القهر.. وعلى القهر وحده.. وكانت حدود الإصلاحات المسموح بها فى نظر كبار الملوك المصريين تقف عند حد «ردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب»<sup>(١٢)</sup>.

أما عندما طالب مريت غالى «بتأسيس المعهد الوطنى للبناء والتجديد».. وتواضع فطالب بأن تقتصر عمليات البناء «على إعادة بناء القرى التى يدمرها الحريق، وقد تحترق كل سنة قرية أو قريتان فينتهز المعهد هذه الفرصة لإنشائها على ضراب يتفق وحاجة التقدم الاجتماعى فى بلادنا»<sup>(١٣)</sup>.

فإن الرجعية المصرية تعرب عن انزعاجها ورفضها القاطع لهذه الدعوة «الخطرة». ويدلى قلبنى فهمى باشا بحديث إلى «مجلة الأدب الحى» يقول فيه «أما الفلاحون الصغار أو الأجرية فأهم شىء يلزم عمله لإصلاح حالهم وتحسين معيشتهم هو ردم البرك والمستنقعات المحيطة بمساكنهم إنقاذاً لمصلحتهم من الأمراض التى تتولد بها. كذلك يجب إنشاء دورات مياه صحية فى كل قرية، وإمدادهم بمياه نقية صالحة للشرب. هذه هى أهم المطالب. أما النغمة القائلة بتشبيد القرى النموذجية وتجهيز بيوتها بالغرف الرحبية والحمامات البديعة فضلا عن إنارتها بالكهرباء، وتزيينها بالمقاهى وأماكن اللهو والتسلية، فهذه مظاهر لا تقيد الفلاح بل تفسده لأنها تؤخره عن عمله وتدعوه إلى النفور من طبيعته الخسنة التى ألفها وتعود عليها أباًؤه وأجداده»<sup>(١٤)</sup>.

وهكذا ووجهت محاولة «إسماعيل مظهر» بالتجاهل من حزب لوفد، وبالرفض القاطع والحرب العنيفة من كبار الملوك المصريين..

وإذا كان رد الفعل الذى نجم عن مثل هذا الموقف من حركة العمال هو اتجاه العمال إلى الموقف الوحيد المتاح وهو اليسار.

فإن الغريب فى الأمر هو أن «إسماعيل مظهر» نفسه هو الذى اتجه يسارا تحت تأثير هذا الرفض القاطع من جانب الرجعية المصرية..

لقد تبنى المحاولة فى البداية حتى يعوق اتجاه الفلاح نحو اليسار.. لكن تجاهل الوفد وعنّف الحرب التى شنتها الرجعية ضد فكرته، هذا بالإضافة إلى أن يد اليسار قد امتدت إليه ممثلة فى أحد قادة الاتجاه اليسارى فى ذلك الحين هو عصام الدين حفنى ناصف.. كل ذلك دفع بالرجل إلى موقع أقرب من اليسار. وفى تلك الأثناء كان عصام ناصف منشغل البال بفكرة تأسيس حزب اشتراكى، أو حزب عمالى وكان على اتصال بعدد من الشخصيات العمالية منها محمود محمد ناصر مراقب نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية وعدد آخر من العمال<sup>(١٥)</sup>. وكان طبيعيا أن تلتقى هذه المحاولة بمحاولة «إسماعيل مظهر» لتأسيس حزب فلاحى. وتم اللقاء أولا فى صورة مقالات عن الماركسية كتبها عصام على صفحات مجلة «العصور».

ثم استطاعت هذه المجموعة التى يتزعمها عصام أن تقنع «إسماعيل مظهر» بأن يعملوا سويا لتأسيس «حزب للعمال والفلاحين».

وبالفعل أعد عصام برنامجا جديدا.. يختلف اختلافا جذريا عن برنامج إسماعيل مظهر السابق، فهو وثيقة غاية فى الثورية وغاية فى التقدمية تتخذ مواقف ومنطلقات تختلف تماما عن أفكار إسماعيل مظهر السابقة. فهى تتضمن مطالب مثل:

- القضاء على الاستعمار البريطانى وكافة النزعات الاستعمارية فى جميع بلدان العالم.

- تحرير الطبقات العاملة فى مصر من عمال وفلاحين، مع تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. وجعل هذه الفوارق قائمة على أساس الاجتهاد والمنفعة للجميع.

- بث الأفكار الديمقراطية وروح المساواة العامة فى الشعب.

- التكتاف مع الأمم المستعبدة ولا سيما الأمم الشرقية والعربية على محاربة

الاستعمار.

- عدم التعاون مع المحتلين إطلاقا ومقاطعة التجارة البريطانية.

- قيام الحكومة بإصلاح أراضيها البور وتوزيعها على صغار المزارعين.

- فرض ضرائب متدرجة على الدخل والميراث.
- حماية العمال والفلاحين بقوانين تحدد أجور وساعات العمل، وتحتم على أصحاب المزارع والمصانع بناء مساكن صحية مريحة للعمال.
- مجانية المعالجة للطبقات العاملة الأجيرة.
- جعل التعليم مجانيا بجميع درجاته.
- إلغاء الرتب والنياشين.
- تحديد الملكية الزراعية.
- القيام بنشر الدعوة لإظهار بشاعة الحروب الاستعمارية وغرس روح الإخاء الشعبوي بين الأمم<sup>(١٦)</sup>.

وقد نشر هذا البرنامج موقعا باسم إسماعيل مظهر نيابة عن «الجنة التحضيرية لحزب العمال والفلاحين».

والغريب في الأمر أن كثيرا من الدارسين لم ينتبه إلى هذا التغيير الجذري الذي طرأ - وخلال فترة وجيزة جدا - على مواقف ومنطلقات إسماعيل مظهر..

وحتى ابنه الأستاذ جلال مظهر لم ينتبه إلى هذا التغيير وتصور أن هناك برنامجا واحدا وليس برنامجين فقال في مقال نشرته جريدة الأخبار «ومما جاء في مبادئ الحزب التي نشرت بمجلته «العصور» في أكتوبر سنة ١٩٢٩ ثم في يونيو ١٩٣٠ ما يأتي<sup>(١٧)</sup>: ثم أورد بعض فقرات برنامج يونيو ١٩٣٠.

وعلى أية حال فإن مقارنة البرنامجين تغني عن أى جدال فهما وثيقتان مختلفتان تمام الاختلاف في كل شيء..

وفي نفس الوقت الذى نشر فيه «إسماعيل مظهر» البرنامج الجديد في عدد يونيو من مجلة العصور، قام محمود محمد ناصر مراقب نقابة الصنائع اليدوية بطبعه في منشور قام بتوزيعه موقعا باسمه في الدوائر العمالية الأمر الذى أدى إلى القبض عليه وإتهامه بالترويج للأفكار البلشفية.. ويعترف محمود ناصر في التحقيقات بأنه اشترك في محاولة لتأسيس حزب العمال والفلاحين وبأنه قد طبع بيانا من ألف نسخة يدعو فيه إلى تأسيس هذا الحزب ووزع معظمها<sup>(١٨)</sup>.

\* \* \*

وعلى أية حال فإن محاولة إسماعيل مظهر لم تكن الوحيدة في هذا المجال فثمة محاولات أخرى قام بها عدد من المثقفين الإصلاحيين الذين كونوا «جمعية نهضة القرى»

فى عام ١٩٣٣ ثم استقال أحد أقطاب الجمعية - وهو أحمد كامل قطب - ليعلن عن تأسيس «حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى» تأكيدا لبعء الحزب عن السياسة<sup>(١٩)</sup>. كذلك فإن كثيرا من المفكرين قد ساءت حالة الفلاح المصرى فأسهموا بأقلامهم فى الكتابة عن مشكلاته.

إن مراجعة قوائم الكتب الصادرة فى هذه الفترة تقدم لنا نماذج لا تحصى من المحاولات التى بذلها المثقف المصرى لتفهم قضايا الفلاح ومشكلاته والبحث عن حلول لها<sup>(٢٠)</sup>.

لكن كل هذه المحاولات سواء تلك التى اكتفت بالتعبير عن نفسها فى صورة مقال أو كتاب أو تلك التى اتخذت طريق الدعوة لتأسيس أحزاب أو جمعيات فلاحية، قد لقيت - جميعا - الصدود والنكران من جانب الرجعية المصرية التى لم تتوان عن توجيه تهمة «البلشفية» ضد أية محاولة إصلاحية..

الأمر الذى دفع عصام ناصف إلى الكتابة قائلا: «لعل السادة الأغنياء والنواب المحترمين يفهمون - قبل فوات الوقت - أن الترويج للمبادئ البلشفية وتحبيها للقلوب لا يكون بالمطالبة بهذه الإصلاحات الطفيفة التى إذا نحن رضينا بها فليس ذلك على أنها إصلاحات حقيقية، بل على أنها دلالة على التفكير نحو الإصلاح ليس إلا.

وإن ما يتركه هذا الترويج بإفهام البائسين الذين يحسون مسيس الحاجة إلى الإصلاح أن الإصلاح قرين البلشفية، وأن فرض ضريبة الأيلولة على تركات الأغنياء.. بلشفية، وأن نشر التعليم الإلزامى.. بلشفية، وأن تعليم البنات.. بلشفية، وأن محاربة البذخ والتبذير.. بلشفية، وأن المطالبة بترقية أحوال العمال والفلاحين والجنود.. بلشفية.. وعلى ذلك فإن حضرات النواب المحترمين لا يخدمون أنفسهم ولا طبقتهم حين يكثر من ترديد الاتهام بالبلشفية»<sup>(٢١)</sup>.

وهكذا ومرة أخرى تثبت الرجعية المصرية افتقارها إلى الذكاء والمرونة الكافية لاستيعاب الاتجاهات الإصلاحية والاستفادة منها.

وكانت النتيجة المنطقية كما قلنا هى اتجاه كثير من القوى التى ترفض الأوضاع القائمة آنذاك.. إلى اليسار.

## الهوامش

- (١) الاتحاد - ١٩٢٦/١/١٤.
- (٢) أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - الجزء الثالث - طبعة سبتمبر ١٩٢٩ ص ١٩٦.
- (٣) الأهرام - ١٩٢٦/١٠/٣٠.
- (٤) مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب يوم ١٩٢٧/١/١٠ - الطبعة الرسمية - ص ٢٣٦.
- (٥) د. محمد حسين هيكل، إبراهيم عبدالقادر المازنى، محمد عبدالله عنان - السياسة المصرية والانتقال الدستورى - مطبعة السياسة عام ١٩٣١ ص ٥٦.
- (٦) الأحرار الدستوريين ١٩٣١/١/٢.
- (٧) التطور - مايو ١٩٤٠.
- (٨) لمزيد من التفاصيل راجع د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ - المرجع السابق - ص ٢٠٣ وما بعدها.
- (٩) السياسة الأسبوعية - ١٩٢٧/٨/٦.
- (١٠) السياسة الأسبوعية - ١٩٢٧/١٠/٢٩.
- (١١) العصور - الشهرية - أكتوبر ١٩٢٩، حيث نشر البرنامج والمذكرات الملحقه به. وقد أعادت «الطلیعة» نشر هذا البرنامج فى عدد مارس ١٩٦٥.
- (١٢) اليد القوية - خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت له رئاسة مجلس الوزراء - مطبعة الإسكندرية عام ١٩٢٩ ص ٢٧.
- (١٣) مريت بطرس غالى - سياسة الغد - برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى - مطبعة الرسالة بالقاهرة - ص ١٠٦.
- (١٤) قلبنى فهمى - آراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع - صفحة (ع).
- (١٥) د. رفعت السعيد. عصام الدين حفى ناصف. المرجع السابق - ص ٦٥ وما بعدها.
- (١٦) العصور - يونيو ١٩٣٠.
- (١٧) الأخبار - ١٩٦٢/٣/١٥.
- (١٨) ملف القضية رقم ٢٤٤ كلى لسنة ١٩٢١ محكمة جنایات الإسكندرية. دبر يوليو.
- (١٩) قام المؤلف بتجميع الوثائق الخاصة بهذه المحاولات ونشرت كاملة فى مجلة الطلیعة - القادریة - عددى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٧٠.
- (٢٠) راجع - عابدة إبراهيم نصیر - الكتب العربية التى صدرت فى مصر بین عامى ٢٦-١٩٤٠ رسالة ماجستير - غير منشورة.
- (٢١) التطور - مايو ١٩٤٠.